الأمم المتحدة

A/C.2/62/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
7 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد لينتونين ..... (فنلندا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-53140 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد نغوين تات ثانه** (فييت نام): قال إنه رغم تحقيق تقدم ملحوظ في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ما زالت هناك اختلالات وتفاوتات عالمية ضخمة. فالفقر المدقع والأوبئة وتلوث البيئة والكوارث الطبيعية وتغير المناخ، كل ذلك يشكل تهديدات خطيرة للحياة البشرية. وإذا كان لهذه المشاكل الملحة أن تحسم، وللأهداف أن تتحقق خلال الإطارات الزمنية المتفق عليها أصلا، فقد آن الأوان للتعاون الدولي المتضافر بشأن طائفة عريضة من القضايا، ومنها البيئة والتجارة وتمويل التنمية.

٢ - وأضاف قائلا إن وفد بلده يرحب باهتمام المجتمع الدولي بآثار تغير المناخ على آفاق التنمية، وتشهد على ذلك المناسبة الرفيعة المستوى التي عقدها الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ بشأن تغير المناخ وموضوعها: المستقبل في أيدينا: التصدي للتحدي الذي يشكله تغير المناخ بالنسبة للقيادة؛ والمناقشة المواضيعية غير الرسمية عن تغير المناخ باعتباره تحديا عالميا التي استهلتها رئيسة الجمعية العامة؛ والمناسبات الجانبية الأخرى ذات الصلة.

٣ - ومضى يقول إن بلده على وعي تام بالعلاقات الجوهرية بين قضايا تأمين الطاقة وتغير المناخ والتنمية الاقتصادية المستدامة، وهو في طريقه إلى تحقيق أهدافه المتعلقة بتغير المناخ بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو للاتفاقية. وبلده، إذ يحرص على التزامه بوضع استراتيجيات مناخية وطنية ودولية واضحة وطويلة الأمد تتيح الأهداف والدعم والحوافز لمجتمع الأعمال التجارية، يأمل في أن تسفر الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية والاجتماع الثالث للأطراف في بروتوكول كيوتو المعتزم عقده في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عن طفرة رئيسية وأن يبتكرا نهجا تعاونية عملية للتصدي لتغير المناخ.

٤ - وكرر الإعراب عن الدعوة التي نادى بها وفد بلده منذ مدة طويلة لإقامة نظام للتجارة الدولية يتميز بالشفافية والعدل، ولا يجري فيه تقويض المزايا التنافسية للبلدان النامية عن طريق الحواجز غير الجمركية وغيرها من الحواجز التي تتصف بالاستبداد والاعتساف. وينبغي تقديم معاملة خاصة وتفضيلية على نحو تام إلى البلدان النامية، وبخاصة البلدان منخفضة الدخل وأقل البلدان نموا. وبالمثل، يحث وفد بلده على منع جميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، كما يفضل تعزيز وصول بضائع البلدان النامية وخدماتها إلى الأسواق وتيسير نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى تلك البلدان. ويجب الخروج من المأزق الذي يعوق تقدم جولة الدوحة الإنمائية بغية التوصل إلى اتفاق بشأن حزمة إنمائية ذات مغزى حقيقي.

٥ - وفيما يتعلق بمسألة تمويل التنمية، قال إن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية تتدهور وإن تمويل التنمية ما زال رهنا للمشروطية، بغض النظر عن الالتزامات التي قطعتها البلدان المانحة بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للتنمية والالتزامات المتضمنة في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وبالتالي، ينبغي للأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء أن تضاعف جهودها من أجل زيادة المعونة المقدمة للتجارة وإنشاء آليات جديدة للتمويل المبتكر. وفي هذا الصدد، يتطلب وفد بلده إلى الحوار رفيع المستوى القادم بشأن تمويل التنمية.

٦ - وأضاف أنه ينبغي للجنة الثانية أن تضع التنمية في صلب جدول أعمال الأمم المتحدة، كما ينبغي لها أن تيسر شراكة معززة ذات نتائج ملموسة كما جرى الاتفاق عليه

في البيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥. وينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في الدعوة إلى إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحا وعدلا ويمكن التنبؤ به، وأن تضمن ذلك النظام. ولهذا يعلق وفد بلده أهمية كبيرة على إعادة هيكلة وتنشيط النظامين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، ويدعم بشدة المبادرات الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة وصلاتها بغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف والتجارية، وبخاصة من أجل التعجيل بتنفيذ جميع الالتزامات التي قطعتها الحكومات، ولا سيما الالتزامات المعنية بالقضاء على الجوع والفقر، وبالتنمية المستدامة، وبتمويل التنمية. كما يدعم بلده بشدة مبادرات الأمم المتحدة لتوحيد العمل، وسيتعاون تعاونا وثيقا مع شركاء الأمم المتحدة ذوي الصلة لتحقيقها في فييت نام في المستقبل القريب.

٧ - **السيد تاكاسو** (اليابان): قال إن الاهتمام بالأمن البشري، المبني على أساس الإيمان بحق كل فرد في التمتع بحياة سليمة وكريمة ومحققة لمتطلباته، ينبغي أن يرشد الجهود الرامية إلى التغلب على التحديات التي تشكلها القضايا الإنمائية العالمية. وتتجلى منافع هذا النهج في التنمية العادلة لكثير من البلدان، بما فيها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، وبلدان جنوب شرق آسيا بعد الأزمة المالية الآسيوية التي مرت بها خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨.

٨ - وأضاف أنه يجب التعرف على العقبات المتبقية التي تعترض سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، كما يجب الاضطلاع بالأعمال العلاجية. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بما جاء في تقرير عام ٢٠٠٧ بشأن الأهداف من إحراز تقدم في مناطق متعددة، منها آسيا، وذكر إحصائيات ذات صلة في هذا الشأن. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما يجب عمله، ومن بين ذلك تخفيف حدة الفقر وتحسين الصحة وأحوال الصرف الصحي. والوفاء بالالتزامات التي سبق قطعها أكثر أهمية من قطع التزامات جديدة. واليابان، من جانبها، تسعى إلى الوفاء بالتزاماتها بزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية بمبلغ ١٠ مليار دولار بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩. ويجب أن تسهم المساعدة في الوفاء باحتياجات الأمن البشري، كما يجب أن تقاس بمدى التغير الذي تحدثه في الميدان.

٩ - ومضى يقول إنه لكي تتحسن فعالية المعونة، يجب على البلدان النامية، التي تحملت المسؤولية الأولية عن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للأمن البشري، أن تتولى الملكية وأن تسعى إلى تدعيم الانضباط والحكم الماليين. وينبغي أن تعمل الأطراف الإنمائية، بما فيها من مانحين تقليديين وناشئين وصناديق رأسية ومؤسسات خاصة، بشفافية وأن تهيئ التعاون عن طريق تنسيق مساعداتها بما يتفق وإعلان باريس بشأن فعالية المعونة.

١٠ - واستطرد قائلا إن للتنمية في أفريقيا أهميتها بالنسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم أن كثيرا من البلدان الأفريقية ينمو بقوة، يعاني كثير منها من التهديدات التي يواجهها الأمن البشري، مثل الفقر والجوع والصراعات والأمراض المعدية، ولم يحرز إلا القليل من التقدم صوب تحقيق تلك الأهداف. وإذا كان لأفريقيا أن تصبح قارة نابضة بالحياة، فيجب تدعيم نموها الاقتصادي ومساندته؛ إذ يجب كفالة الأمن البشري من خلال تحقيق هذه الأهداف وتوطيد السلام وإضفاء الصبغة الديمقراطية؛ كما يجب معالجة قضايا البيئة وتغير المناخ.

١١ - وأضاف أن بلده يحرز تقدما مضطردا في الوفاء بالتزامه بمضاعفة مساعدته الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا بحلول نهاية عام ٢٠٠٧، وأن المساعدة تسفر عن منافع ملموسة. ويستضيف بلده عام ٢٠٠٨ مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية الأفريقي، كما يأمل أن يعبئ ذلك المؤتمر معرفة المجتمع الدولي وموارده.

١٢ - ومضى يقول إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات له أهمية حاسمة بالنسبة لكفالة فعالية الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يجب الأخذ في الحسبان بتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية والبيئية، وبالمناقشات ذات الصلة التي تجري في الجمعية العامة. ويجب بوجه خاص اتباع الدقة في تحليل وتقييم نتائج البرامج الرائدة الثمانية ''لتوحيد عمل الأمم المتحدة''. أما بالنسبة ''لتوحيد عمل الأمم المتحدة'' على صعيد البلدان، فينبغي أن يجري تعريف واضح للدور الثنائي لمنسقي صندوق الأمم المتحدة الإنمائي المقيمين بغية تحسين تشغيل نظام المنسق المقيم.

١٣ - واستطرد قائلا إن المفاوضات حول الاستراتيجيات الإنمائية قد أصبحت مؤخرا أكثر تطويلا واستقطابا، وبخاصة بالنسبة للعلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية. وأكد في هذا الصدد أنه - كما جاء في البيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ - لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة التي يكون الإنسان محورها وجوهرها دون إدراك الرابطة بين السلام والتنمية وحقوق الإنسان والسعي إلى تحقيق تلك الأهداف على نحو متكامل.

١٤ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، أعرب عن ترحيب وفد بلده بالنسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ التي عقدت مؤخرا وبقرار رئيسة الجمعية العامة باعتبار تغير المناخ قضية ذات أولوية. وقد اقترحت اليابان في تلك المناسبة تخفيض الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة إلى نصف المستويات الحالية بحلول عام ٢٠٥٠. واقترحت اليابان أيضا ثلاثة مبادئ ينبغي أن تحكم إطار العمل المعني بتغير المناخ بعد انتهاء بروتوكول كيوتو عام ٢٠١٢. فأولا، يجب أن تشارك في هذا الإطار جميع البلدان التي تطلق كميات كبيرة من غازات الدفيئة. وثانيا، يجب أن يكون الإطار مرنا وجامعا ومتنوعا. وثالثا، يجب تحقيق الحماية البيئية والنمو الاقتصادي بأسلوب متسق، ويجري ذلك بصفة رئيسية من خلال التكنولوجيات الملائمة للبيئة.

١٥ - وقال إن بلده اقترح أيضا في هذه المناسبة إنشاء آلية مالية جديدة لدعم البلدان التي تتطلع إلى تخفيض انبعاثات غاز الدفيئة وتحقيق النمو الاقتصادي بأسلوب متسق. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تسهم مداولات اللجنة الثانية في إجراء مفاوضات ناجحة في اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقده في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وسيشجع بلده أيضا إحراز تقدم صوب إنشاء إطار جديد لتغير المناخ في مؤتمر قمة مجموعة بلدان هوكايدو - طوكيو الثمانية المزمع عقده عام ٢٠٠٨، وسيقدم بلده النتائج المحرزة إلى الأمم المتحدة.

١٦ - **السيد رمزي** (مصر): قال إنه من الضروري أن تثبت البلدان الإرادة السياسية اللازمة لتدعيم دور النظام الدولي المتعدد الأطراف، وعلى رأسه الأمم المتحدة، في معالجة قضايا التنمية. ويجب الوفاء بالالتزامات التي سبق قطعها، والتي تنص على دفع التنمية إلى الأمام؛ كما يجب استعادة علاقات الثقة بين البلدان النامية والمتقدمة النمو. وينظر وفد بلده بقلق إلى محاولات تقويض دور منظومة الأمم المتحدة عن طريق معالجة قضايا التنمية خارج إطار الأمم المتحدة في الجديد مما يدعى بالمحافل المتعددة الأطراف.

١٧ - وأضاف أنه بالرغم من أن بعض البلدان النامية قد حققت حتى الآن تقدما جديرا بالثناء صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فمن الواضح إخفاق البعض الآخر في أن يحذو نفس الحذو. ولذلك يرحب وفد بلده بمختلف مبادرات البلدان النامية والمتقدمة النمو لتعزيز تحقيق تلك الأهداف؛ بما فيها، على الترتيب، قيام البنك الإسلامي

للتنمية بإنشاء صندوق خاص لذلك الغرض ودعوة رئيس وزراء المملكة المتحدة البلدان المتقدمة النمو إلى العمل بغية الوفاء بالتزاماتها وتعبئة شراكة عالمية لتحقيق الأهداف المتفق عليها بحلول عام ٢٠١٥.

١٨ - ومضى يقول إن الاستعدادات الجارية لعقد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري المزمع عقده في الدوحة عام ٢٠٠٨ من شأنها أن توفر زخما للجهود التي تبذل في الدورة الحالية للجمعية العامة من أجل التصدي للتحديات الجديدة التي ظهرت منذ عقد مؤتمر مونتيري. وينبغي للمداولات أن تكفل تقييما حقيقيا لوضع تنفيذ توافق الآراء؛ وتحديدا واضحا للتحديات والعقبات الحالية والجديدة، مع الأخذ في الحسبان بأفضل الممارسات والدروس المستفادة؛ ومراعاة موضوعية للمبادرات المقترحة. وينبغي للمشاركين أن يوجهوا الاتفاقات صوب التنفيذ الفعال.

١٩ - وأشار مع القلق إلى أن التقديرات الحالية تنبئ بانخفاض في الموارد المطلوبة لتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا وبزيادة الاتجاه صوب تعيين موارد من خلال مشاريع خارجة عن الميزانية ومخصصة لغرض ما. ويسير هذا الاتجاه عكس مفهوم التعددية ومبدأ الملكية الوطنية واحترام الأولويات الإنمائية الوطنية.

٢٠ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يحث على استئناف جولة الدوحة. وينبغي للمشاركين أن يعالجوا القضايا المعلقة، مثل الإعانات الزراعية ووصول السلع الأساسية غير الزراعية والخدمات التجارية إلى الأسواق، بغية التوصل إلى اتفاق متوازن يصور مصالح مختلف الأطراف ويتحاشى النص على معايير مزدوجة.

٢١ - وأوضح أن الجهود المبذولة حتى الآن لإصلاح النظام المالي الدولي لم تحرز تقدما كبيرا. وينبغي للمؤسسات المعنية، وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن تكيف طرق عملها مع التطورات الجارية على الصعيدين الوطني والدولي. وينبغي لها أن تدعم دورها عن طريق تنفيذ تدابير تكفل الحكم الداخلي السديد والكفاءة والشفافية والمساءلة. وينبغي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن يعملا على زيادة صوت البلدان النامية ومشاركتها في صنع القرار الاقتصادي الدولي لكي يصبحا أكثر ديمقراطية.

٢٢ - وقال إن الزخم السياسي المتزايد لدعم التدابير المثمرة التي تستهدف تغير المناخ قد أسفر عن توقعات كبيرة. ويوجد في نفس الوقت أيضا خطر الإصابة بالإحباط وحدوث آثار سلبية على مستقبل البشرية إن لم يجر التوصل إلى اتفاق بشأن التحديات البيئية العالمية المزمع مناقشتها في المؤتمر القادم في بالي. وتدعو البلدان النامية، بما فيها مصر، إلى بذلك جهود دولية جماعية واضحة ونزيهة لمعالجة التحديات القائمة. وتحتاج هذه البلدان إلى المساعدة لكي تتمكن من الاضطلاع بدور فعال والتكيف مع آثار تغير المناخ. وأكد من جديد الدور الحاسم لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بوصفها الصك الرئيسي لمعالجة هذه المسألة على الصعيد الدولي.

٢٣ - وأضاف أنه بالرغم من بطء التقدم صوب تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يرحب وفد بلده بعقد منتدى التعاون الإنمائي في جنيف وبقرار المجلس بإجراء استعراض وزاري سنوي. ويأمل وفد بلده في أن تكون تلك الآليات الجديدة أدوات بناءة لرصد تنفيذ الاتفاقات التي يجري التوصل إليها والقرارات التي يجري اتخاذها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات ذات الصلة، وأن تيسر تلك الآليات تعزيز المجلس.

٢٤ - ومضى يقول إن القارة الأفريقية التي تتحمل أثقل الأعباء الاقتصادية والصحية والبيئية والبشرية، قد همشت في

الساحة الاقتصادية الدولية. ولذلك يجب بذل جهود مكثفة لدعم التنمية في القارة وتعزيز المنتديات التي أقيمت لهذا الغرض، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وينبغي للجنة الثانية أن تعالج القضايا الإنمائية في أفريقيا تحت بند منفصل في جدول الأعمال، وأن تجري مشاورات في نفس الوقت في الجمعية العامة تتركز بصفة أساسية على تدعيم هذه الشراكة الجديدة.

٢٥ - واستطرد قائلا إنه ينبغي تكريس اهتمام خاص لمشاكل أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الخارجة من الصراعات. واحتياجات البلدان المتوسطة الدخل تستحق اهتماما خاصا أيضا؛ وفي هذا الصدد، يتيح عقد مؤتمرات حكومية دولية بشأن البلدان المتوسطة الدخل فرصا ثمينة لمعالجة مختلف القضايا ذات الصلة.

٢٦ - ومضى يقول إن وفد بلده يطالب جميع الدول الأعضاء بالمساعدة على تدعيم لجنة التنمية الاجتماعية بوصفها منتدى الأمم المتحدة الرئيسي المسؤول عن معالجة القضايا الإنمائية الهامة داخل إطار شامل يرتكز على الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

٢٧ - وأضاف أن عملية إجراء استعراض شامل للسياسات كل ثلاث سنوات فيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي أثبتت نفعها. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تعمل جميع الأطراف المعنية على تدعيم هذه العملية بحيث تؤكد هذه الأنشطة دور المنظمة في الاستجابة إلى أولويات شعوب دولها الأعضاء وتطلعات تلك الشعوب.

٢٨ - واستطرد قائلا إن مصر أسهمت إسهاما إيجابيا في المشاورات الحكومية الدولية حول التوصيات الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وترى مصر أنه يجب اتخاذ نهج موحد يوازن بين أولويات جميع الأطراف ويحترم مبدأ الملكية الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ويتجنب الاستقطاب.

٢٩ - وختاما، حث الوفود على بذل قصارى جهدها لتحسين حياة ملايين الأفراد الذين يطمحون إلى الحصول على الحق في التنمية والتمتع بمستقبل أفضل مع معاناة أقل. وتحقيقا لهذا الغرض، حذّر من استخدام أسلوب عام لا يضيف أية قيمة أو التحول إلى أسلوب لا يأخذ في الحسبان بالواقع الجديد.

٣٠ - **السيد بن ملوك** (المغرب): قال إن المفاوضات الرامية إلى إقامة نظام لتغير المناخ بعد عام ٢٠١٢ تتطلب اتفاقا متوازنا يوفق بين ضرورة مكافحة الاحترار العالمي، والمسؤوليات المشتركة والمتنوعة، واحتياجات التنمية الاقتصادية والصناعية لبلدان الجنوب. وقد أظهرت المناسبة الرفيعة المستوى التي عقدها الأمين العام ومناقشات الجمعية العامة ضرورة اتخاذ أعمال جماعية من أجل التوصل إلى مثل هذا الاتفاق.

٣١ - وانتقل إلى تدعيم الشراكة العالمية من أجل التنمية، فقال إن تكثيف التعاون من أجل التنمية مطلب حيوي بغية التصدي للتحديات الدولية الحالية. ويبين اتجاه المساعدة الإنمائية الرسمية المتدني المحبط أن الوعود والالتزامات والـ ١٥٠ مليار دولار المطلوبة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، كلها بعيدة عن التحقيق.

٣٢ - وأضاف أنه فضلا عن ذلك، فقد تسبب الطريق المسدود الذي وصلت إليه جولة الدوحة في زيادة هبوط المساعدة الإنمائية الرسمية. وتناقصت توقعات التصدير في البلدان النامية نظرا لتزايد الحمائية. ويجب على الدول الأعضاء وشركاء التنمية أن يغتنموا فرصة الأحداث القادمة، مثل المؤتمر الدولي للمتابعة بشأن التمويل من أجل التنمية،

المقرر عقده في الدوحة عام ٢٠٠٨، من أجل تنشيط الشراكة العالمية التي جرى عقدها في مونتيري، وبعث حياة جديدة في التعاون الدولي، وتجديد آمال البلدان في تحقيق أهدافها الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٣ - وأكد ضرورة إجراء تقييم لتوافق آراء مونتيري وإيجاد طرق جديدة لتعزيزه، بما في ذلك من خلال أسواق جديدة، والتفكير على نحو جديد بشأن موارد التمويل المبتكرة، مثل المرفق الدولي لشراء الأدوية. وأعرب عن تأييد وفد بلده لاقتراح المملكة المتحدة بعقد مؤتمر للقمة بشأن التقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعن التزام وفد بلده بتعبئة الدعم اللازم لمكافحة الفقر في جميع أنحاء العالم بروح من التضامن الدولي. وقد رأت بلدان كثيرة تلاشي فرصتها في تحقيق تلك الأهداف؛ فبدون الموارد الموعود بها من أجل تنمية الاستراتيجيات الوطنية الواجبة، لم يبدأ كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء إلا بداية هزيلة صوب تحقيق حتى هدف واحد من تلك الأهداف.

٣٤ - ومضى يقول إن اللجنة تهتم اهتماما خاصا بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات، كما أنه يتزامن مع العملية الجارية بشأن اتساق أنشطة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية والبيئة والمساعدة الإنسانية. والتحدي في المستقبل هو متابعة الإصلاحات التي تجري حاليا. وأكد أن هناك الكثير مما يجب الاضطلاع به بغية كفالة نوع الاتساق والتنسيق الذي يمكِّن المنظومة من الاستجابة على نحو أكثر فعالية لاحتياجات البلدان المتلقية. وأحد التحديات الرئيسية هو تحسين التنبؤ بالتمويل واستقراره والاعتماد عليه بحيث يمكن لبرامج التعاون أن تنتظم مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وينبغي لجميع الأطراف أن تبذل جهودا متضافرة ترمي إلى تحقيق هذا الهدف.

٣٥ - واختتم كلامه قائلا إن المغرب يدعم عقد مؤتمر للأمم المتحدة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مما يتيح فرصة لاستكشاف التعاون بينها، والتعاون الثلاثي أيضا.

٣٦ - **السيدة جاهان** (بنغلاديش): قالت إنه بينما أدى النمو الذي لم يسبق له مثيل في الاقتصاد العالمي إلى تحقيق التنمية - وإن كان ذلك على نحو غير متساو - في كثير من البلدان النامية، فما زالت أقل البلدان نموا حبيسة في القاع. بل إن بعض تلك البلدان تدهورت. ولن تستطيع أقل البلدان تقدما أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية دون أن تلقى اهتماما خاصا من المجتمع الدولي وفقا للالتزامات التي جرى النص عليها في برنامج عمل بروكسل.

٣٧ - وأضافت أن صافي تدفق الموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠٠، وقد شهدت أفريقيا جنوب الصحراء تدفقا إلى الخارج لأول مرة، مما جعل النقل السلبي إلى البلدان النامية ظاهرة عالمية. وتملك البلدان النامية ٧٠ في المائة من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية؛ وهذه النسبة تظل عاطلة تقريبا، مما يضطر تلك البلدان إلى الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة جدا لتمويل التنمية فيها. ويجب على المجتمع الدولي أن يصلح النظام من خلال آلية تقدم قروضا بدون فائدة إلى أقل البلدان نموا بضمان احتياطياتها.

٣٨ - ومضت تقول إنه يجب إبطال التحيز الشديد في النظام التجاري الحالي ضد أقل البلدان نموا. ودعت إلى اختتام سريع لجولة الدوحة، التي ينبغي أن تفي بالوعود الإنمائية وأن تتيح إمكانية وصول جميع منتجات أقل البلدان نموا بلا جمارك ولا حصص. ورحبت بالعرض الذي تقدمت به بعض بلدان الجنوب في هذا الشأن وحثت الدول النامية الأخرى على أن تحذو نفس الحذو. ومن الضروري تدعيم

النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، كما يجب تعويض تكاليف التعديل تعويضا كاملا. وبناء القدرات التجارية لأقل البلدان نموا له أهمية كبيرة. وينبغي إضفاء الصبغة الدولية فورا على مبادرة المعونة لصالح التجارة بغية مساعدة تلك البلدان على التغلب على العقبات التي تواجهها فيما يتعلق بجانب العرض. والتدابير السريعة لتحرير السوق لأجل مقدمي الخدمات بموجب أسلوب التوريد ٤ من الاتفاق العام للتجارة في الخدمات ستساعد على حد مشكلة البطالة الضخمة في أقل البلدان نموا.

٣٩ - واستطردت قائلة إنه لما كان التقدم المحرز ضئيلا منذ عقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية فيجب على المجتمع العالمي زيادة جهوده الرامية إلى الوفاء بالالتزامات المالية المقطوعة في مونتيري؛ وفي هذا الصدد يتيح مؤتمر المتابعة لعام ٢٠٠٨ بصيصا من الأمل. وحيث أن المستويات الحالية والمتوقعة للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا تقل كثيرا عن هدف الـ ٠,٢ في المائة وتخضع للتفاوتات في التوزيع، فيجب التصدي لهذه المشكلة بوصفها من المشاكل الملحة. وفضلا عن ذلك، ومع الترحيب بالمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين، فهي لا تكفي؛ وينبغي أن تلغى على الفور جميع الديون المعلقة. وتقديم المساعدات الإنمائية القائمة على أساس المنح سيحول دون تكرار الديون غير المستدامة.

٤٠ - وأضافت أن نظام ما بعد كيوتو يجب أن يرتكز على أهداف أكثر واقعية وملزمة قانونا فيما يتعلق بتخفيض الانبعاثات. ويتعين أيضا قطع التزامات ملموسة من أجل تمكين أقل البلدان نموا من الوفاء باحتياجاتها للتكيف، كما يجب أن يحصل اللاجئون بسبب تغير المناخ على حماية كافية. وإمكانية الحصول على الطاقة، ولا سيما الطاقة المتجددة، بأسعار يمكن تحملها أمر أساسي بالنسبة لتحقيق أقل البلدان نموا أهدافها الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا. وفيما يتعلق بنظام التمويل العالمي، فالتدابير المتخذة لزيادة حصص بعض البلدان لا تتيح المعالجة الكافية للاختلال في قوة التصويت في صندوق النقد الدولي؛ ويجب أن توضع الصيغة الجديدة للحصص لصالح أقل البلدان نموا، التي يجب لصوتها أن يُسمع في مؤسسات بريتون وودز.

٤١ - واختتمت قائلة إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات لعام ٢٠٠٧ سيتيح فرصة مثالية لفحص القضايا المتعلقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة. ووجود آلية فعالة للرصد والتقييم أمر هام بنفس القدر بالنسبة لتحقيق الأهداف المحددة زمنيا التي وضعها مؤتمر قمة الألفية. وينبغي للجنة أن تضطلع بدور رئيسي في تحقيق هذا الهدف.

٤٢ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن بلدها يلتزم التزاما صارما بالسياسات الإنمائية البشرية والاجتماعية والاقتصادية وبتنمية مجتمع منظمي المشاريع بدلا من الاحتكارات الحكومية أو الخاصة. وبالتالي، شرعت حكومة بلدها في بذل جهود ترمي إلى كفالة دولة تتميز بالديمقراطية والكفاءة وعدم الترهل، وقطاع خاص يتصف بالازدهار والمسؤولية الاجتماعية. والأهداف التي وضعتها حكومة بلدها بمقتضى سياستها الأمنية الديمقراطية، وهي سياسة أكثر طموحا من الأهداف الإنمائية للألفية، قد ساعدت على تعزيز مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان وتحقيق الإنجازات الاجتماعية.

٤٣ - وأضافت أن نمو كولومبيا الاقتصادي قد زاد من ٤ في المائة أثناء الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ إلى ٧,٦ في المائة في النصف الأول من عام ٢٠٠٧، ويرجع ذلك إلى التوسع في الطلب المحلي وزيادة الاستثمار. وتنفذ الحكومة سياسة مالية مسؤولة، ترتكز على معيار استدامة الإنفاق العام، بغية المحافظة على ذلك الأداء. وجرى تخفيض الفقر من حوالي

٦٠ في المائة عام ٢٠٠٢ إلى ٤٥ في المائة عام ٢٠٠٦، وتهدف الحكومة إلى تخفيض تلك النسبة إلى أقل من ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠؛ وانخفضت البطالة التي كانت تزيد نسبتها عن ٢٠ في المائة عام ٢٠٠٠ إلى ١٠,٦ في المائة في آب/أغسطس ٢٠٠٧؛ وتضاعف تقريبا نصيب الفرد من الدخل؛ وزاد انضمام العاملين إلى الضمان الاجتماعي بنسبة ٤٠ في المائة؛ وتحسن معامل جيني لتوزيع الدخل لأول مرة منذ عقود.

٤٤ - ومضت تقول إنه بالرغم من أن البلدان مسؤولة بصفة رئيسية عن تنميتها فهي تحتاج إلى دعم دولي، ويتيح جدول أعمال اللجنة فرصة جديدة لتعزيز التزام الجمعية العامة في هذا الصدد وجعله عمليا بصورة أكبر. ورغم جهود البلدان النامية في مجال ممارسات التجارة المفتوحة، تعوق تشوهات الأسواق الدولية توطيد نظام يتميز بالعدالة والشفافية، وهو نظام ضروري جدا في سياق العولمة. وشددت على ضرورة وجود آليات للتغلب على العقبات التي تعترض الاختتام الناجح لجولة الدوحة، إذ يجب أن تصبح تلك الجولة جولة إنمائية حقيقية تضمن للبلدان النامية إمكانية أكبر للوصول إلى الأسواق الدولية.

٤٥ - واستطردت قائلة إنه يجب ألا يوجد تمييز ضد البلدان المتوسطة الدخل في نظام التعاون المتعدد الأطراف، بل يتعين منحها مساعدة إنمائية رسمية كافية وغير ذلك من أشكال المعونة اللازمة لمكافحة الفقر وتحقيق التنمية فيها. ومن الضروري إيجاد موارد دولية جديدة يمكن التنبؤ بها من اجل الشراكة العالمية من أجل التنمية. وتؤيد كولومبيا أيضا اقتراح إعلان عقد ثان للقضاء على الفقر، مما يمكِّن من إفساح المجال لاستراتيجيات جديدة في هذا الشأن.

٤٦ - ومضت تقول إن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات يستحق اهتماما خاصا أيضا. وينبغي للمناقشات المعنية بتحسين تماسك التنمية وفعاليتها أن تهتم ببناء القدرات الوطنية من أجل معاونة البلدان على الانتقال من المساعدة الإنسانية إلى التنمية والأخذ بالملكية الوطنية. ويدعو وفد بلدها إلى تحسين التنسيق بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة بحيث تكفل احترامها الكامل لسيادة البلدان وتكييف أنشطتها وفقا للأولويات الوطنية.

٤٧ - وقالت إنه فيما يتعلق بموضوع تغير المناخ، تدعو كولومبيا، نظرا لظروفها الجغرافية والمناخية الخاصة، إلى التزام دولي أقوى بالمساعدة على الوفاء باحتياجات البلدان النامية للتكيف. وتوجد حاجة ملحة أيضا إلى الدعم المالي ونقل المعرفة والتكنولوجيا من أجل دعم أنشطة التخفيف الطوعية. وتسعى كولومبيا للحصول على دعم دولي ''لبرنامج الأسر المحافظة على الغابات'' الذي يستهدف مكافحة قطع الغابات المدارية وزراعة المحاصيل غير المشروعة. وحثت الجمعية العامة على التشجيع على الاعتراف على نحو أكبر بأهمية الغابات المدارية لاستقرار المناخ في جميع أنحاء العالم. واختتمت قائلة إنه بالنسبة لموضوع مصادر الطاقة المتجددة، فقد أحرز بلدها تقدما كبيرا في إنتاج الوقود الأحيائي من قصب السكر والنخيل، دون إلحاق الضرر بالأمن الغذائي.

٤٨ - **السيد ليو زينمين** (الصين): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، أن يفي بالتزاماته عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي انخفضت في عام ٢٠٠٦، وتخفيض الديون أو إلغائها، وفتح الأسواق، والتشجيع على نقل التكنولوجيا بغية تمكين البلدان النامية من التغلب على العقبات التي تعترض تحقيق التنمية فيها. ويجب أن يصور الهيكل الاقتصادي الدولي التغيرات الطارئة على الصورة الدولية عن طريق السماح بصوت أعلى للبلدان النامية من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا.

٤٩ - وأضاف أنه ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة التمويل من أجل التنمية. ومن الضروري اتخاذ تدابير فعالة لتنفيذ توافق آراء مونتيري وتوحيد أعمال الحكومة والقطاع الخاص. ويتعين على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة عن طريق بناء القدرات في البلدان النامية بحيث تتمكن من جمع الأرصدة وتحاشي المخاطر المالية. وسيتيح المؤتمر الدولي للمتابعة بشأن التمويل من أجل التنمية لعام ٢٠٠٨ فرصة مثالية لتحقيق ذلك الهدف. ويجب على النظام التجاري المتعدد الأطراف أن يكون عادلا ومنفتحا وغير تمييزي، كما ينبغي للأطراف المعنية أن تلغي الحمائية، وتزيل الحواجز التجارية، وتنشئ نظاما تجاريا عادلا وتنافسيا، وتتناول المنازعات التجارية على النحو الواجب، وتتحاشى إضفاء الصبغة السياسية على القضايا التجارية. ودعا إلى اختتام مبكر لجولة مفاوضات الدوحة، وأعرب عن أمله في أن تتحلى البلدان المتقدمة النمو الرئيسية بالمرونة فيما يتعلق بقضايا مثل تخفيض الإعانات.

٥٠ - واستطرد قائلا إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في التصدي لتغير المناخ، وهو في نهاية المطاف قضية من قضايا التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويتعين أن تظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها الآلية الجوهرية للتصدي لهذه القضية على أساس المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقلل انبعاثات غازات الدفيئة وأن تقدم مساعدات مالية إلى البلدان النامية بغية الاستمرار في التنمية النظيفة، كما يجب على البلدان النامية بالتالي أن تعمل على إبطاء سرعة انبعاثات غازات الدفيئة فيها. وعلى الأمم المتحدة أن تضطلع بدور قيادي في هذا المجال.

٥١ - ومضى يقول إنه ينبغي إنشاء آلية لرصد التعاون الإنمائي الدولي وتقييمه بغية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بينما يتعين على الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل ثلاث سنوات أن يوفر إرشادا بشأن المجالات ذات الأولوية بالنسبة للتنمية في السنوات القادمة. وينبغي المحافظة على الطبيعة العالمية والطوعية للمساعدة وتقديمها على أساس منحة في مجال الأنشطة التشغيلية.

٥٢ - وتابع قائلا إن التنمية الاقتصادية كانت سريعة في الصين، التي زادت من دعمها المقدم إلى البلدان النامية. وهي تنفذ الآن خمسة تدابير رئيسية تستهدف المساعدة على التعجيل بتحقيق التنمية في البلدان النامية، فضلا عن اتفاقات جرى التوصل إليها في مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا. والصين، بوصفها أكبر بلد نام في العالم، تواجه العديد من الصعوبات، مثل مستويات المعيشة المتدنية والتنمية غير المتوازنة والضغوط البيئية المتزايدة. والنهج العلمي الذي تتخذه الصين إزاء تحقيق التنمية يضع الأفراد في المقام الأول، كما يسعى إلى تحقيق تنمية مستدامة ومنسقة في جميع المجالات. وتأخذ الصين بجودة المنتج وسلامته مأخذ الجد، كما عززت ثقة المستهلك.

٥٣ - وأضاف أن بلده استهل البرنامج الوطني لتغير المناخ، كما أنه يسعى إلى تحسين الكفاءة في استخدام الطاقة. وحرصا من السلطات على معالجة الاختلالات في المدفوعات الدولية، فهي تعدل الهيكل الاقتصادي وتوسع مجال الطلب المحلي وتخفض المدخرات الوقائية. وفضلا عن ذلك تتمسك الصين بقوة باستراتيجية جديدة للتصنيع تتسم بالتكنولوجيا المتقدمة والعائدات الاقتصادية المرتفعة والاستهلاك المتدني للموارد وانخفاض التلوث البيئي والتنمية الكاملة لقدرات الموارد البشرية فيها. وتهدف الصين إلى تعزيز التفاعل الصحي بين النظام الاجتماعي والاقتصادي، والنظام الطبيعي والإيكولوجي، والتنمية المتكاملة للاقتصاد والمجتمع، فضلا عن التنمية الكاملة لشعبها.

٥٤ - **السيد تاراغو** (البرازيل): قال إنه بالرغم من النمو والاستقرار الرائعين اللذين ظهرا في الاقتصاد العالمي طيلة العقد الماضي، لم يحدث بالضرورة أي نمو أوتنمية في نفس الوقت. وكفالة وصول مزايا النمو إلى جميع الأمم وجميع طبقات سكانها تشكل تحديا خطيرا تواجهه الأمم المتحدة. وطيلة الـ ٦٠ سنة الماضية، بذلت محاولات عديدة للتصدي لهذا التحدي، بما في ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، ومؤخرا بوضع الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة الإيجابية الاستثنائية لهذه الفترة لكي يهيئ بيئة اقتصادية وسياسية مؤاتية لتحقيق تلك الأهداف في الإطار الزمني المتفق عليه. وبالرغم من الإنجازات العظيمة التي تحققت مؤخرا فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، يتبقى الكثير مما يجب عمله بغية تحويل الأهداف إلى واقع.

٥٥ - وأضاف أن التنمية لا تعني شيئا إلا إذا خفضت من الفقر والاختلال في توزيع الدخل. ولهذا، فلكي تنجح جولة الدوحة ينبغي لها أن تتضمن إلغاء الحواجز والإعانات المقدمة إلى المنتجات الزراعية أو تخفيضها إلى حد كبير بحيث يمكن للبلدان النامية أن تستخدم مزاياها النسبية في هذا المجال استخداما كاملا. وتشغل الزراعة مكانا رئيسيا في المفاوضات الجارية في برنامج الدوحة الإنمائي حيث أن التشوهات في التجارة الزراعية العالمية تنتج عن سياسات البلدان الصناعية التي تدعم الزراعة فيها، وهي زراعة لا تتسم بالكفاءة.

٥٦ - ومضى يقول إن التحديات المالية تتضمن الاضطراب الذي حدث مؤخرا والذي بدأ لأول مرة في الاقتصادات المتقدمة النمو وليس في الأسواق الناشئة. وسيحد النمو النشط في البلدان النامية من التباطؤ المتوقع في الاقتصاد العالمي. وعلى المؤسسات المالية الدولية أن تأخذ في الحسبان بزيادة وزن البلدان النامية وأن تزيد من قوة تصويتها.

٥٧ - واستطرد قائلا إنه ينبغي لمؤتمر الدوحة الدولي للمتابعة أن يدرس التطورات الجديدة، بما فيها الاستهلال الناجح للآليات المالية المبتكرة، مثل آلية ''العمل من أجل مكافحة الجوع والفقر'' التي استهلتها إسبانيا والبرازيل وشيلي وفرنسا. ويتعين على مؤتمر الدوحة للمتابعة أن ينظر أيضا في المستويات غير الكافية للمساعدة الإنمائية الرسمية والافتقار إلى التنبؤ بها وعدم استقرار التنسيق بين المانحين، وازدياد أهمية التحويلات المالية ومسألة إدخال الديون المشطوبة كجزء من المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥٨ - وأضاف أنه ينبغي للأعمال الدولية بشأن تغير المناخ أن تتركز في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، كما يتعين أن تتبع المبدأين الأساسيين لبروتوكول كيوتو، وهما المسؤوليات التاريخية للبلدان المتقدمة النمو والضعف الشديد للبلدان النامية. وقد أسهم عدد من البلدان النامية إسهاما كبيرا في تخفيف هذه المشكلة.

٥٩ - ومضى يقول إن البرازيل خفضت إزالة الغابات بمقدار النصف خلال السنتين الماضيتين وتتمتع بمصفوفة من أنظف مصفوفات الطاقة في العالم. وقد خلق مشروع ناجح للوقود الأحيائي فرص عمل وزاد من الدخل واستهلاك الأغذية في المناطق الريفية. واقترحت البرازيل إعطاء حوافز مالية إيجابية لتخفيض الانبعاثات التي تتسبب فيها إزالة الغابات في البلدان النامية، كما عرضت استضافة استعراض ١٢ سنة لمؤتمر ريو في عام ٢٠١٢.

٦٠ - وأكد أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب قائلا إن الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا أنشأت صندوقا لها يدعم حاليا مشاريع في غينيا - بيساو وهايتي. وقد اضطلعت البرازيل بطائفة عريضة من مشاريع التعاون الثنائي يشارك فيها أعضاء مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية في أفريقيا وآسيا والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦١ - وأوضح أن التعاون التقني للبرازيل ليس معونة مشروطة، ويتكون بوجه عام من توفير الخبراء الاستشاريين، والتقنيين، والتدريب وبناء القدرات، والمعدات. وقد استهلت البرازيل مشاريع التعاون الثلاثي مع الولايات المتحدة وكندا والنرويج في بعض البلدان النامية.

٦٢ - ومضى يقول إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يكمل تدفقات المساعدات التقنية التقليدية وينبغي اعتباره على نحو منفصل. ولهذا تؤيد البرازيل مقترح الأرجنتين بعقد مؤتمر جديد للأمم المتحدة بشأن ذلك الموضوع في بوينس أيرس في موعد أقصاه عام ٢٠٠٩.

٦٣ - **السيد الفايز** (المملكة العربية السعودية): قال إن بلده قد أسهم بحوالي ستة ملايين من الدولارات صوب تخفيف ديون البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وتشكل التنمية والقضاء على الفقر مسؤولية أدبية مشتركة ينبغي تكريس جهود متضافرة لها دون أية انتقائية أو مشروطية لصالح التوصل إلى توازن اقتصادي عالمي وإرساء أسس تحقيق تنمية اقتصادية شاملة. ويشكل السلام عاملا آخر لا يمكن فصمه عن التنمية التي يحتمل أن تتسبب القلقلة والصراع في تأخرها. وفيما يتعلق بالجهود الرامية إلى إصلاح النظام النقدي والتجاري الدولي، ينبغي مواصلتها من خلال المؤسسات الحالية، مع قيام البلدان النامية وأقل البلدان نموا بالعمل أيضا على تشكيل جبهة أكثر اتحادا تتصدى للتحديات الهائلة التي تعترض تحقيق أهدافها الإنمائية والحصول على دور أكبر في الاقتصاد العالمي. ومن الأمور الجوهرية بنفس الدرجة لهذه البلدان وضع شروط عادلة لعضويتها في منظمة التجارة العالمية وفتح الأسواق وإلغاء رسوم الصادرات المفروضة على سلعها.

٦٤ - وشدد على الدور الأساسي للأمم المتحدة في أمور مثل تعزيز التعاون الدولي وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وكفالة ملكية البلدان النامية لبرامج التنمية. وبالتالي، ينبغي أن تحتل قضايا التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي والبيئة والإسكان، ضمن جملة أمور، مكان الصدارة في قائمة أولوياتها. وقد أعطت المملكة العربية السعودية من جانبها ما يبلغ متوسطه ٤ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي، أي ما يصل إلى ٨٤ مليار دولار مساعدة للبلدان النامية طيلة الـ ٣٠ سنة الماضية. وأضاف أن استدامة التنمية ستتعزز عن طريق محافظة الأمم المتحدة على التوازن بين ركائزها الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

٦٥ - وأكد فيما يتعلق بموضوع معالجة تغير المناخ أن السياسات الانتقائية التي تتخذها بعض البلدان الصناعية تسبب القلق؛ والاستغناء عن الوقود الأحفوري حل غير عملي، وبدلا من ذلك تدعو المملكة العربية السعودية إلى الاستخدام الواسع النطاق لتكنولوجيات الاستعمال النظيف لذلك الوقود. وتشارك المملكة العربية السعودية على نحو إيجابي أيضا في الجهود العالمية لصون البيئة، فقد وقّعت على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بذلك الموضوع، بما فيها بروتوكول كيوتو. وتؤكد المملكة العربية السعودية التطوير المستمر لتكنولوجيا الطاقة بوصفه العامل الرئيسي في حل مشاكل بيئية متنوعة، منها تغير المناخ، مما يدعو إلى استجابة دولية من جانب جميع البلدان وفقا لمسؤولياتها المشتركة ولكن المتفاوتة.

٦٦ - وختاما، قال إنه ينبغي للعولمة أن تتجاوز نطاق فتح الأسواق وأن تشمل توسيع نطاق الفرص للجميع بغية تحسين نوعية الحياة وإنهاء الفقر والجهل والمرض. وفي هذا الصدد، يكون توثيق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من الأمور الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي أن يكون القوة الدافعة لبلدان مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٦٧ - **السيد أبو شهاب** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن التنمية الطريق الوحيد لتحقيق الأمن والاستقرار لجميع

الشعوب. ووفد بلده يجدد توجيه الدعوة إلى جميع أصحاب المصالح في عملية التنمية للإسراع في تنفيذ جميع التوصيات والقرارات المتخذة في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الإنمائية الدولية. وسيكون الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المزمع عقده في نهاية الشهر الحالي خطوة في هذا الاتجاه.

٦٨ - وأضاف أن حكومة بلده استهلت في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ استراتيجية الإمارات العربية المتحدة وهي أول برنامج عمل ملزم لتحقيق تنمية مستدامة متوازنة على أساس مجموعة سياسات اقتصادية تتضمن نظاما اقتصاديا حرا ومنفتحا، وتوسيعا للقاعدة الإنتاجية، واستخداما فعالا لموارد النفط، وتطويرا للقطاعات غير النفطية، وتنمية للموارد البشرية، مع تعزيز تكافؤ الفرص في التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، وتوظيف جميع المجموعات الاجتماعية وتدريبها. ويضطلع القطاع الخاص بدور كبير في التنمية الاقتصادية، كما تجري تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار والأعمال التجارية الصغيرة. ويجري استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الإدارة، كما تجري إتاحتها على نحو أكبر لعامة السكان. وتأخذ خطط التنويع الاقتصادي الوطنية في الحسبان بالقضايا البيئية وفقا لجدول أعمال القرن ٢١. ويسهم بلده في الشراكة الدولية من أجل التنمية من خلال عدد من الاتفاقات الاقتصادية الثنائية والإقليمية والدولية. وقد جرى تمديد المساعدات المالية والعينية أيضا إلى بلدان نامية كثيرة وإلى البلدان المتضررة من الصراعات والكوارث الطبيعية. وأسهم بلده بما يزيد عن ٧٠ مليار دولار كانت صورتها الرئيسية في شكل منح عادت بالفائدة على ٩٥ بلدا. ويسهم الرعايا الأجانب العاملون في بلده بما يزيد عن ٢٠ مليار دولار سنويا في تمويل التنمية في أوطانهم.

٦٩ - **السيد ساندينو مونتيز** (نيكاراغوا): قال إن حكومة المصالحة والوحدة الوطنية في نيكاراغوا توصلت إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي يمكن البلد من مواصلة طريقه إلى الاستقرار والتنمية. وبالرغم من أن حكومة بلده كانت تنتقد دائما سياسات صندوق النقد الدولي التي يبدو أنها تثري قليلا من البلدان بدلا من أن تدعم التقدم فقد جرت الموافقة على برنامج صندوق النقد الدولي من أجل نيكاراغوا.

٧٠ - وأضاف أن حكومة بلده تقدمت أيضا برسالة إلى صندوق النقد الدولي لإضفاء الصبغة الرسمية على مناشدة نيكاراغوا استخدام موارد ساحل البحر الكاريبي لمساعدة شعبي ميسكيتو ومايانغنا والشعوب المنحدرة من أصل أفريقي والمجتمعات المولدة المتضررة من إعصار فيليكس. وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتوطيد البديل البوليفاري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، جرى الاضطلاع بعمل معين من أجل التعمير في المناطق التي دمرها الإعصار.

٧١ - ومضى يقول إن اتفاق صندوق النقد الدولي يرتكز على أساس الخطة المالية والاقتصادية للحكومة للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ التي تهتم بمكافحة الفقر وخلق الثروة والوظائف وتهيئة مناخ ييسر أفضل استثمار أجنبي وقدرة للإنتاج الوطني. ولأول مرة، ستستخدم مؤشرات اجتماعية لرصد التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجري تصميم برنامج مدته ثلاث سنوات لكفالة وصول المؤشرات الاجتماعية إلى مستويات معينة بالنسبة للتغطية بالمدارس والإمداد بمياه الشرب وبالنسبة لمعدلات الوفيات النفاسية. وتتضمن العناصر الاقتصادية صون وتطوير مناخ من الأمن والثقة بغية تيسير الاستثمار الأجنبي ودعم خلق الوظائف. وستخصص نيكاراغوا أيضا ١٧,٩ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي فيها لمحاربة الفقر.

٧٢ - واستطرد قائلا إنه بموجب مذكرة تفاهم بين نيكاراغوا والاتحاد الأوروبي سيجري استثمار ٢١٤ مليون يورو على مدى السنوات السبع القادمة في ثلاثة مجالات

هامة هي الحكم والديمقراطية، والتعليم، والتنمية الاقتصادية ومناخ الأعمال التجارية.

٧٣ - واختتم قائلا إن نيكاراغوا، بوصفها عضوا في البديل البوليفاري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وقّعت اتفاقات تعاون متنوعة تشكل مثالا لكل من البلدان المانحة والتعاون بين بلدان الجنوب حيث أن التعاون يرتكز على مفهوم التضامن بدلا من الإيثار. والاستثمار في التنمية والتضامن أمر أساسي لتحسين توزيع الثروة.

٧٤ - **السيد بنكراسين** (تايلند): قال إن عام ٢٠٠٧ يوافق الذكرى العاشرة للأزمة المالية الآسيوية. وبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية والمالية الصارمة، فالاختلالات العالمية الراهنة الناتجة بصفة رئيسية عن العجز الحالي في حسابات البلدان المتقدمة النمو تشكل تهديدات خطيرة للاستقرار المالي العالمي. وتشكل صناديق التحوط عاملا إضافيا من عوامل عدم الاستقرار. ويمكن أن تسفر الاختلالات عن عواقب شديدة إن لم تعالج القضية المعالجة الواجبة في الوقت المناسب. ومن الضروري أن تقدم المؤسسات المالية الدولية مزيدا من الإرشاد بصفة منتظمة بغية إدارة تدفقات رأس المال وتخفيض تقلبات أسعار الصرف. وينبغي للجنة أن تعزز دورها في المناقشة العالمية بشأن هذه القضية.

٧٥ - وأضاف أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مسألة ملحة تعتمد على بناء شراكة عالمية. وعلى البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها، وبخاصة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وسيتيح الحوار القادم الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية فرصة لاستعراض التقدم المحرز والمشاركة في العمل الجماعي في المستقبل. ويمكن للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أن يعملا بوصفهما منهجين هامين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي ألا تقتصر الشراكة العالمية على العلاقات بين الدول. ويمكن للجنة أن تكون محركا للشراكة العالمية الحقيقية من أجل التنمية عن طريق إشراك الأطراف على جميع المستويات بحيث تضمن أن تسفر التنمية عن ظروف تكسب فيها البلدان الغنية والفقيرة على السواء. ويمكن للجنة أيضا أن تشجع التعاون بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المالية المتفق عليها دوليا.

٧٦ - واختتم قائلا إن التنمية المستدامة لا تعني تقديم المعونة، فالبلدان النامية في حاجة إلى فرصة لكي تتخلص من الفقر. ولهذا ينبغي للجنة أن تقدم التوجيه الذي يمكّن من إتمام طرائق برنامج الدوحة الإنمائي على الأقل خلال السنة الحالية. ويمكن لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يعمل كمنصة للمناقشة من أجل توفير الإرشاد أو الخيارات السياسية لجميع البلدان. وتايلند عضو فعال في رابطة أمم جنوب شرق آسيا التي تعمل على التوصل إلى مجتمع بلا حدود بحلول عام ٢٠١٥، كما أن لها نفس التطلعات العالمية من أجل النمو والازدهار على نحو مستدام.

٧٧ - **السيد بادجي** (السنغال): رحب بدرجة الاهتمام الذي يظهره زعماء العالم بقضية تغير المناخ، كما برهنت عليها المناسبة رفيعة المستوى التي بادر بها الأمين العام مؤخرا، فضلا عن المناقشات الجارية في الجمعية العامة. وقال إن البحث عن حلول يجب أن يأخذ في الحسبان ضرورة إحداث تغيير جذري في السلوك اليومي للأفراد بغية التقليل الشديد من أسباب المشكلة وإيلاء اهتمام أكبر بحالات المعدمين، وهم أكثر من يتعرض للتهديد. ولا يمكن، بل يجب ألا يعهد بمبادرات مكافحة الاحترار العالمي إلى الحكومات فحسب، إذ ينبغي لتلك المبادرات أن ترتكز على شراكة عالمية قوية تتضمن تشاطر المسؤوليات والتركيز على احتياجات أكثر الأفراد حرمانا. ولهذا، ينبغي إعادة النظر في قضية التنمية المستدامة برمتها من وجهة نظر التوازن اللازم بين متطلبات البيئة واحتياجات البلدان إلى التنمية. ولا ضرورة للتعارض

بين هذين المطلبين؛ فمن الممكن، بل من الواجب التوفيق بينهما.

٧٨ - ومضى يقول إنه نظرا لمقدار المهام التي يتعين الاضطلاع بها، والموارد الضرورية، يتضح أن البلدان الأقل ثراء لن تتمكن من حل مشاكل المناخ فيها دون الحصول على مساعدات كبيرة في شكل المزيد من الاستثمارات لإنشاء واستخدام أشكال من الطاقة تتميز بالكفاءة، فضلا عن نقل التكنولوجيات الملائمة ذات التكلفة المنخفضة. وفي هذا الصدد، ترحب السنغال باحد الأهداف الإنمائية للألفية، وهو مبادرة مرفق الكربون التي أخذ بها مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان النامية من خلال تدعيم مشاريع لتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. وينبغي أن تضطلع آلية التنمية النظيفة التابعة لبروتوكول كيوتو بدور رئيسي في تقديم مثل هذه المساعدة، كما يتعين عليها أن تعيد النظر في تمويل البلدان الأفريقية تمويلا غير متساو حتى الآن.

٧٩ - واستطرد قائلا إنه لما كان العالم يمتلك القدرات التكنولوجية والمعرفة العلمية اللازمة للتغلب على مشاكله الحالية المتعلقة بالمناخ، فمن المأمول أن تتيح الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو المزمع عقده في بالي في كانون الأول/ديسمبر فرصة لإحراز تقدم كبير صوب تحقيق هذا الغرض. وحيث أن نفس العيوب التي تعرقل التنفيذ الفعال لمختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف يمكن أن تعوق المبادرات المتعلقة بالمناخ، فمن الضروري المضي في إصلاح إدارة شؤون البيئة الدولية عن طريق، ضمن جملة أمور، تدعيم سلطات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٨٠ - ومضى يقول إنه يجب عدم السماح لنواحي القلق الناجمة عن تغير المناخ أن تحول الانتباه عن قضايا التنمية الأخرى، حيث أن الفقر والعمالة الناقصة ما زالا يشكلان تحديين رئيسيين أمام معظم بلدان الجنوب. وتتسم هذه البلدان بالضعف الشديد إزاء العوامل الخارجية، مثل الكوارث الطبيعية وعدم استقرار الأسعار العالمية للمواد الخام، كما أنها لا تزال تواجه العقبات التقليدية، مثل الحلقة المفرغة للديون التي لا تزال البلدان الأفريقية متورطة فيها.

٨١ - وأوضح أنه ما زالت هناك مشكلة أخرى، وهي تعبئة الموارد من أجل التنمية، حيث أنه لم يجر الوفاء بتعهدات التمويل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن المأمول أن يمكّن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض توافق آراء مونتيري، المزمع عقده في قطر عام ٢٠٠٨، من تصحيح الاختلالات الراهنة والبدء في إحراز التقدم الذي كانت تنتظره المناطق الفقيرة في العالم منذ مدة طويلة.

٨٢ - وأضاف أنه علاوة على ذلك، بالرغم من عدم الشك في أن للعولمة بعض المزايا، يبدو أنها تزيد حتى الآن من تهميش الأغلبية العظمى لشعوب بلدان الجنوب، وبصفة رئيسية في أفريقيا. والطريق المسدود الذي وصلت إليه جولة الدوحة، والذي استمر طيلة عامين، جعل فرص البلدان الفقيرة أسوأ في الإنتفاع من العولمة في أي وقت.

٨٣ - وأردف يقول إنه يمكن لتحديث البنية الأساسية الرقمية والتكنولوجية لأفريقيا أن يساعد بلدان تلك القارة مساعدة كبيرة على تحقيق التقدم الاقتصادي، مما يمكنها من الانتفاع بجميع الفرص التي تتيحها إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات. وهذا هو الهدف من صندوق التضامن الرقمي العالمي الذي اقترحته السنغال نيابة عن أفريقيا في مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع

المعلومات الذي عقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٨٤ - وأوضح أنه بالرغم من الاضطرابات الاقتصادية والمالية وعناصر العولمة غير القابلة للقياس، تتخذ السنغال سياسة للنمو العاجل للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥ تستهدف الانتقال إلى فئة البلدان الناشئة عن طريق تحقيق معدل نمو يبلغ ما بين ٧ و ٨ في المائة في الأجل الطويل ومضاعفة ناتجها المحلي الإجمالي على مدى عشر سنوات ومضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدى ١٥ سنة. وتنفذ السنغال أيضا الصورة الثانية من استراتيجية الحد من الفقر للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ بناء على الأهداف الإنمائية للألفية التي جرت الموافقة عليها مؤخرا في مائدة مستديرة بين السنغال وشركائها الإنمائيين. وفي نفس الوقت تبذل السنغال جهودا لتحسين بيئة العمل فيها؛ وبخاصة عن طريق تبسيط الإجراءات الإدارية للاستثمار الخاص، وتخفيض العبء الضريبي على الشركات، وإقامة بنية تحتية أساسية، وتعزيز إدارة سديدة.

٨٥ - وقال إنه بالرغم من ذلك، فإن تكلفة النفط، التي تضع عبئا أكبر من أي وقت مضى على المالية العامة وتوازن الميزانية، يمكن أن تلحق ضررا كبيرا بتلك الخطط وبالتقدم الاجتماعي الذي تحقق من خلال سنوات عديدة من العمل الشاق. وقد دفعت هذه الحالة السنغال وغيرها من البلدان الأفريقية إلى إنشاء رابطة البلدان الأفريقية غير المنتجة للنفط التي، ضمن جملة أمور، عززت تطوير أشكال بديلة للطاقة عن طريق استطلاع قدرات القارة كمنتجة للوقود الأحيائي.

٨٦ - واستطرد قائلا إنه فضلا عن ذلك، فالانتقال إلى الوقود الأحيائي سيسهم أيضا في صون البيئة العالمية بالإضافة إلى تخفيض الاعتماد على النفط والمنتجات القائمة عليه. وتحقيقا لهذا الغرض، تكافح السنغال التحات البحري بإقامة ٧ ٠٠٠ كيلومتر من مزارع الأشجار حول منطقة الصحراء وبناء خزانات للاحتفاظ بمياه الأمطار. وما زالت السنغال ملتزمة أيضا بالمحافظة على التقدم الذي أحرزته في التعليم والصحة، والنهوض بالمرأة، ومحاربة الأمراض المعدية مثل الملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٨٧ - **السيد الأحرف** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه من المهم دعم الجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل عن طريق تقديم المساعدة التقنية، وإقامة شراكات تتميز بالفعالية والشفافية، وتعزيز برامج مصممة للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتدعيم التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمر حاسم أيضا بالنسبة لتشاطر استخدام الموارد الطبيعية والبشرية، كما أنه يمثل خيارا استراتيجيا لإقامة تعاون مثمر بشأن طائفة من القضايا. وفي هذا الصدد، على المجتمع الدولي أن يضطلع بدور جوهري عن طريق تنفيذ توصيات مجموعة الـ ٧٧ والصين ومؤتمرات قمة الجنوب، مما سيؤدي إلى إدخال تحسينات اقتصادية ورفع مستويات المعيشة. ورحب بالخطط الرامية إلى عقد مؤتمر دولي في الأرجنتين عام ٢٠٠٨ لمتابعة تنفيذ برنامج عمل بوينس أيرس فيما يتعلق بالتعاون التقني بين البلدان النامية وخطة عمل الدوحة فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٨٨ - وأضاف أنه لا يمكن فصم الصلة بين التنمية والعولمة وتحرير التجارة، مما يهيئ فرصا أوسع مجالا وإن كان يشكل تحديات مالية واقتصادية كبيرة أيضا. والنتيجة المثيرة للقلق هي خلق مزايا غير متساوية تزيد في نهاية المطاف من الفجوة في الدخل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وبالتالي، توجد حاجة إلى استراتيجية عالمية تتضمن بعدا إنمائيا وتأخذ في الحسبان بحقوق الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا وإمكانية الحصول على الأدوية لمكافحة الأمراض القاتلة.

٨٩ - وشدد على ضرورة تكريس الاهتمام الواجب بالقارة الأفريقية، التي تشكل الجماهيرية العربية الليبية جزءا منها، عن طريق تدعيم الأنشطة الإنمائية للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ولبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها دور رئيسي عليها أن تضطلع به في هذا الصدد. وختاما، قال إن بلده يعقد العزم على الوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنه يأمل في دعم جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لإتمام مفاوضاته التي بدأت عام ٢٠٠٤ من أجل عضوية المنظمة.

٩٠ - **السيد ندجونكو** (منظمة العمل الدولية): أدلى بتقرير عن بعض القرارات الهامة التي اتخذتها المنظمة في مجال السياسات في السنوات القليلة الماضية. وقد شدد كل من البيان الختامي للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ والإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٦ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على الدور الجوهري للعمالة المنتجة بأجر والعمل اللائق في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ووضع أساس للتنمية المستدامة. وقد عُقدت اجتماعات متنوعة لتدعيم قرارات سياسة العمل اللائق على الصعيد الإقليمي، وبدأت هذه الجهود مجتمعة في تمهيد طريق هام لتحقيق التنمية عن طريق وضع العمل اللائق في لب السياسات العالمية والوطنية.

٩١ - وقال إنه فضلا عن تطورات السياسات هذه، من المهم إيلاء الاهتمام بالـ ٢,٨ ملايين من العمال الذين مازالوا غير قادرين على كسب ما يكفي للإرتقاء بأنفسهم وبأفراد أسرهم فوق خط الفقر. وينبغي ألا ننكر أن هناك الكثير مما يجب عمله بغية تحقيق عولمة عادلة. فعالم يضم أعدادا كبيرة من أفراد ما زالوا يعانون من الفقر الدائم ولا يملكون إلا القليل من الفرص، يفرض تحديات شاملة وخطيرة.

٩٢ - وأضاف أن العالم يبحث عن شكل للتنمية المستدامة يوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن الضروري زيادة الطلب على العمل ورفع إنتاجية ودخول الأفراد الذين يعيشون ويعملون في فقر؛ وإدماج المجتمعات المستبعدة اجتماعيا في سوق العمل؛ والتغلب على التمييز، وبخاصة ضد النساء والفتيات؛ وتحسين الشروط التي تتاجر على أساسها البلدان النامية مع البلدان الأغنى، والتي تحصل بمقتضاها البلدان النامية على تمويل الاستثمار.

٩٣ - ومضى يقول إن منظمة العمل الدولية ما زالت تضطلع بدورها في التأثير على تلك العملية عن طريق تخصيص موارد ضخمة من خلال برامجها القطرية للعمل اللائق والاستجابة إلى طلب البلدان الحصول على الدعم، مع التأكيد بصفة خاصة على كفالة الاستماع إلى أصوات العاملين وأصحاب الأعمال. وفي أفريقيا، تشكل العمالة والحماية الاجتماعية من أجل الحد من الفقر أساس البرنامج الإقليمي. وفي الأمريكتين، جرى تشجيع العمل اللائق تشجيعا قويا بوصفه عاملا من أهم العوامل في تطوير السياسات على الصعيد القطري. وفي الدول العربية، أسفر التحرير التدريجي للتجارة وإضفاء الصبغة الديمقراطية عن زيادة الوعي بحقوق العاملين. أما في أوروبا ووسط آسيا، فالحرية النقابية والحوار الاجتماعي، وسياسات العمالة وسوق العمل، والسلامة والصحة المهنيتان، وإصلاح المعاشات التقاعدية والمساعدات الاجتماعية المستهدفة، كلها أمور تشكل عماد البرنامج. وفي آسيا والمحيط الهادئ، شكلت العمالة والحد من الفقر الأولوية القصوى.

٩٤ - واستطرد قائلا إنه لا يمكن الفصل بين العمل اللائق والتنمية المستدامة. ولايلزم التخلي عن الاستدامة البيئية بغية الحصول على العمل اللائق. والتكيف مع تغير المناخ وتخفيف حدته يتطلب استخدام أنماط جديدة من الموارد الطبيعية

وصوغها. وتتصدى منظمة العمل الدولية لهذا التحدي من خلال مبادرتها، وهي ''مبادرة الوظائف الخضراء''.

٩٥ - وأوضح أن منظمة العمل الدولية استحدثت مجموعة أدوات معنية بالعمل اللائق لمساعدة الوكالات المتخصصة على إجراء تقييمات ذاتية بشأن إدماج نتائج العمل اللائق في برامجها وأنشطتها. والعمل المتماسك بين هيئات النظام المتعدد الأطراف أمر جوهري بالنسبة لتحقيق الأهداف العالمية. وبداية دورة جديدة للجنة الثانية يتيح فرصة تعزيز الجهود الرامية إلى البحث عن سياسات متماسكة تكمل بعضها البعض، مع التحرر من قيود الماضي. ومنظمة العمل الدولية على أهبة الاستعداد للدخول في شراكات أوسع نطاقا في المجالات التي يمكنها أن تستخدم فيها الخبرة الكبيرة لهيئاتها الثلاث.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.